

التصرف في حين التصرف قبل التصرف في بيع الذهب الفضة بمعرفة  
 ومن باع سيفا على مائة درهم وطلعت خمسون درهما من درهمين  
 حصين درهما بالبيع وكان المقبوض من حصة الفضة وان لم يثبت  
 ذلك وكذا ان قال خذ من الحسين ثوبا فان لم يبقا بضاحتي  
 افترا بطل العقد في الحلية والتسيف ان كان لا يختص الا بصر وان  
 كان يتلص بعرض رجل البيع في التسيف وبطل في الحلية ومن باع اناة  
 فتمتة ثم ارقا وقد يرض بعض ثوبه بطل العقد فيهما لم يقض في صحهما  
 فصر وكان الا لا اشترا بينهما وان اشترى بعض الا اناة كان للتسيف في الحلية  
 ان شاء اخذ الباقي بحصته وان شاء رده وان باع قطعة نقره فاشترى  
 بعضها اخذ ما في حصته ولا خصاله ومن باع درهمين ودينار البياتين  
 ودرهم جازي البيع وحبل كل واحد من البنين الجوزين الاخر ومن باع احد  
 عشر درهما بعشرة دراهم ودينار جازي البيع وكانت عشرة منها والبيتا  
 بدرهم وجزء من درهمين حصين ودرهم على درهمين ودرهمين غلة  
 واد كان الغالب على الدرهم الفضة فهي فضة واد كان الغالب على  
 الدينار الذهب فهي ذهب وتصرف فيهما من خيرهما التفاضل والتميز في الجياذ  
 وان كان الغالب عليهما الغنى فليس في حكم الدرهم والدينار ان بيعت  
 بخمسة اشفا جازي واد اشترى بها سلعة ثم استتت فترك الناس

المعاملة

المعاملة بما قبل الفضة جازي البيع عند حيفه **وقال ابو يوسف**  
 عليه ومما يوزن البيع وقال محمد عليه فمهما اخر ما يتعامل الناس بها و  
 يجوز البيع بالفلوس الناقصة وان لم يعين وان كانت كاسنة  
 لم يجز البيع بها حتى يضمنها واد باع الفلوس الناقصة ثم استتت  
 بطل البيع عند حيفه ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلين  
 جازي البيع وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس ومن اعطى  
 الصغير في درهم فقال اعطني نصفه فلوسا ونصفه نصف  
 الامتة فسك البيع في البيع عند حيفه وفا لا جازي البيع  
 في الفلوس ولا يجوز في الدرهم الصغير وبطل فيما بقي ولو قال اعطني  
 نصف درهم فلوسا ونصف الامتة جازي وان كانت الفلوس والتمتة الامتة  
 بدينهم **كتاب الرهن** الرهن بضم الهمزة الجازي والقرين بضم القين  
 واد انضما الرهن رهن محض او رهن مبرأ او الرهن القيد وما لم يقضه  
 فالرهن بالجاران شأ وسلمه وان شأ رجع عن الرهن واد اسلمه  
 اليه فقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن الا بالدين المتمين وهو  
 متمين الا بالدين المتمين ومن الدين اذا اهلك في يد الرهن فقيمة  
 واللعن واوصا الرهن مستوفيا اليه حيا وان كانت قيمة الرهن  
 الكفاف لفضل امانة في يده وان كانت اقل سقط من الدين بقدرها ورجح

Copyrighted material